MOODY'S RATINGS

بيان صحفي

بيان صحفي للنشر الفوري

جهات الاتصال
نوندراس نيكولايديس
نائب الرئيس – مسؤول ائتمان أول
مجموعة المؤسسات المالية
Moody's Investors Service Cyprus Ltd.
Porto Bello Building
1, Siaf Street, 3042 Limassol
PO Box 53205
Limassol
Cyprus
الصحفيون: 5456 7772 20 44
خدمة العملاء: 5454 7772 20 44

براندان هولمز
نائب الرئيس - مسؤول ائتمان أول
مجموعة المؤسسات المالية
الصحفيون: 5456 7772 20 44
خدمة العملاء: 5454 7772 20 44

Moody's Investors Service Cyprus Ltd.
Porto Bello Building
1, Siafi Street, 3042 Limassol
PO Box 53205
Limassol, CY 3301
Cyprus
الصحفيون: 5456 7772 20 44
خدمة العملاء: 5454 7772 20 44

إجراء تصنيف: Moody's Ratings تؤكّد تصنيف القوة المالية للتأمين (IFSR) في الفئة A3 لشركة تكافل الراجحي؛ والنظرة المستقبلية مستقرة

ليماسول، 29 أبريل/نيسان 2025 -- أكدت Moody's Ratings (Moody's) اليوم تصنيف القوة المالية للتأمين (IFSR) في الفئة A3 لشركة الراجحي للتأمين التعاوني (تكافل الراجحي). وتبقى النظرة المستقبلية مستقرّة. يقع مقر شركة تكافل الراجحي في المملكة العربية السعودية، وهي شركة تأمين رائدة متعدّدة المنتجات تقدّم خدمات تأمين المركبات، والتأمين الصحي، والتأمين على الممتلكات والتأمين الهندسي والحماية والادخار والعديد من خطوط المنتجات الشخصية الأخرى.

حيثيات التصنيف

يعكس تأكيد تصنيف القوة المالية للتأمين (IFSR) في الفئة A3 لشركة تكافل الراجحي: (1) قوة مكانتها السوقية وعلامتها التجارية كونها ثالث أكبر شركة تأمين في سوق التأمين في المملكة العربية السعودية، ومحفظة متنوعة وحصّة سوقية بلغت 8.4% من حيث إيرادات التأمين في عام 2024، بالإضافة إلى علامة تجارية تستفيد من انتسابها إلى مجموعة الراجحي؛ (2) جودة أصولها الجيّدة المدفوعة باستراتيجية استثمارية محافظة كما يتضح من النسبة المنخفضة للأصول العالية المخاطر (HRA) إلى حقوق الملكية المجمعة (المساهمين وحاملي وثائق التأمين) التي بلغت 45.1% في نهاية عام 2024؛ (3) ربحيتها الجيّدة باستمرار مع بلوغ عائد على رأس المال (ROC) نسبة 15.9% في نهاية عام 2024، بدعم من نسبة مجمّعة جيدة (COR) بلغت 98%؛ و (4) مخاطر منخفضة على صعيد الاحتياطي، مما يعكس هيمنة منتجات التأمين على المدى القصير على مزيج أعمال شركة تكافل الراجحي والسجل الجيد لدقة الاحتياطي.

ويقابل نقاط القوّة هذه جزئيًا تركيز شركة تكافل الراجحي على تأمين المركبات والتأمين الصحي، وهما أكثر خطوط الأعمال تنافسيّةً في سوق التأمين السعودي، إلى جانب انخفاض كفاية رأس المال المستقل انخفاضاً بسيطاً نتيجة نمو إيرادات التأمين بوتيرة أسرع من النمو العضوي في رأس المال.

ومع ذلك، تظل كفاية رأس مال شركة تكافل الراجحي جيدة، مع رافعة إجمالية للاكتتاب (GUL) بلغت x3.7 في نهاية عام 2024، مقارنة بـ x3.6 في نهاية عام 2023، مدعومةً بحماية جيدة لإعادة التأمين ومخاطر معتدلة فقط بالنسبة للمنتجات. ونتوقع أن تحافظ شركة تكافل الراجحي على رافعة إجمالية للاكتتاب (GUL) بمستوى أقل من x4.5 في المستقبل، مع دعم توليد رأس المال الداخلي لنمو أعمالها.

وتستفيد الشركة أيضاً من كونها جزء من مجموعة الراجحي الأكبر حجماً، ما يمنحها نطاقاً توزيعياً أكبر ومكانة سوقية أقوى، وتجلّى ذلك مؤخّراً في الشراكة التجارية الخاصة بالحماية والادخار مع مصرف الراجحي (تصنيف الودائع على المدى البعيد في الفئة Aa3، نظرة مستقبلية مستقرة). وتملك مجموعة الراجحي حصّة كبيرة في تكافل الراجحي، من خلال شركاتها التابعة وفرديًّا، بما في ذلك مصرف الراجحي الذي يملك حصة تبلغ 35%. وبالرغم من أن تصنيف شركة

التأمين لا يتضمن أي دعم صريح من شركتها الأم، فإننا نرى أن مكانتها كجزء من المجموعة الأكبر يضيف إلى مرونتها التشغيلية والمالية ويعزز قدرتها على التعامل مع سيناريوهات الضغط المحتملة في المستقبل.

النظرة المستقبلية

تعكس النظرة المستقبلية المستقرة توقعنا بأن تحافظ شركة تكافل الراجحي على كفاية رأس مالها الجيّدة وانضباط الاكتتاب في الوقت الذي تنمي فيه أعمالها بما يتماشى مع النمو المتوقع لقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية.

العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى رفع أو خفض التصنيفات

يمكن للعوامل التالية أن تؤدي إلى رفع تصنيف شركة تكافل الراجحي: (1) التنويع في خطوط أعمال أخرى، مع الحفاظ على الربحية، بحيث يكون المزيج بين تأمين المركبات، والتأمين الصحي والتأمين العام أكثر توازناً؛ (2) بقاء النسبة المجمعة بمستوى أقل من 95% على نحو مستمر؛ و (3) تحسّن كفاية رأس المال، مع الحفاظ على رافعة إجمالية للاكتتاب (GUL) بمستوى أقل من x3.5 أو نسبة الملاءة التنظيمية بمستوى أعلى من 175%.

وعلى العكس من ذلك، يمكن خفض التصنيف في الحالات التالية: (1) ضعف مركزها الرأس مالي، مع ارتفاع الرافعة الإجمالية للاكتتاب (GUL) إلى أكثر من x4.5 بشكل مستمر، أو انخفاض نسبة الملاءة التنظيمية إلى أقل من 130%؛ و/أو (2) تراجع كبير في الربحية مع بقاء العائد على رأس المال بمستوى أقل من 5% أو بلوغ النسب المجمعة مستوى أعلى من 98% باستمرار؛ و/أو (3) تراجع جودة الأصول، مع بلوغ الأصول العالية المخاطر (HRA) نسبة أكثر من 80% من حقوق الملكية المجمعة؛ و/أو (4) تراجع كبير في حصتها السوقية.

محلل السوق المحلي لهذا التصنيف هو محمد علي رياض الدين لوند، 03-795 (423) 971+.

الإفصاحات التنظيمية

هذا التصنيف قد تم تنظيمه وفقًا للوائح التنظيم الخاصة بوكالات التصنيف الائتماني، التي تم إصدارها بواسطة مجلس هيئة السوق المالية، والتي تستند إلى نظام السوق المالية الخاص بالمملكة العربية السعودية.

بالنسبة لأي أوراق مالية متأثرة أو كيانات مُصنفة تتلقى دعماً ائتمانياً/استبدالاً ائتمانياً مباشراً من كيان أو كيانات أخرى خاضعة لإجراء تصنيف ائتماني (الكيان الداعم)، والتي قد تتغير تصنيفاته/تصنيفاتها نتيجة لإجراء تصنيف ائتماني للكيان الداعم، سترتبط الإفصاحات التنظيمية ذات الصلة بالكيان الداعم. وقد تنطبق استثناءات لهذا النهج في بعض الولايات القضائية.

وبالنسبة للتصنيفات الصادرة لبرنامج أو سلسلة أو فئة/رتبة دين أو ورقة مالية، ستجد في أحدث إعلان للتصنيف الائتماني والمتعلق بنفس الفئة من التصنيف الائتماني إفصاحات تنظيمية معيّنة تنطبق على كل تصنيف لسند أو ورقة مالية أصدرت لاحقاً لنفس السلسلة، أو فئة/رتبة دين أو ورقة مالية، أو لبرنامج اشتقت تصنيفاته حصرياً من التصنيفات الحالية، وفقاً لممارسات التصنيف الخاصة بـ Moody's.

وبالنسبة للتصنيفات المؤقتة، يوفّر إعلان التصنيف الائتماني إفصاحات تنظيمية معيّنة تتعلق بالتصنيف المؤقت المُعيّن، وبأي تصنيف نهائي يمكن تعيينه بعد الإصدار النهائي للدين، في كل حالة لم يتغيّر فيها هيكل المعاملة وبنودها قبل تعيين التصنيف المؤكد بشكل يكون قد أثر على التصنيف.

ولا تنشر Moody's دائماً إعلان تصنيف ائتماني منفصل لكل تصنيف ائتماني مُعيّن في عملية التصنيفات المتوقعة أو عملية التصنيفات اللاحقة.

يرجى الرجوع إلى صفحة المُصدر/الصفقة على الموقع الإلكتروني التالي https://ratings.moodys.com للتعرف على آخر إجراء تصنيف والحصول على السجل التاريخي للتصنيفات. تم إصدار بعض التصنيفات لأول مرة في تاريخ يقع

قبل وقت تحويل تصنيفات Moody's بالكامل إلى بيانات رقمية، وقد لا تتوفر بيانات دقيقة في هذا التاريخ. لذا، تقدّم Moody's التاريخ الذي تعتقد أنه الأكثر موثوقية وأكثر دقة وفقاً للمعلومات المتاحة خلاله. للمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة "التقرير الخاص" بتاريخ 14 أكتوبر/تشرين الأول 2011 بعنوان "روابط تؤدي إلى قائمة الأوراق المالية التي تم تصنيفها لأول مرة قبل تاريخ 1 يناير/كانون الثاني 1999"، وذلك على صفحة الإفصاحات على موقعنا الإلكتروني https://ratings.moodys.com/disclosure.

كانت المنهجية الرئيسية المُستخدمة في هذه التصنيفات هي منهجية شركات التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث التي تم نشرها في أبريل/نيسان 2024 ويمكنك الإطلاع عليها من خلال الرابط التالي https://ratings.moodys.com/rmc-documents/418404 أو يمكنك الرجوع إلى صفحة منهجيات التصنيف (Rating Methodologies) على موقعنا الإلكتروني https://ratings.moodys.com للحصول على نسخة من هذه المنهجية.

للتعرف على المزيد من افتراضات التصنيف الرئيسية الخاصة بـ Moody's وتحليل الحساسية، راجع قسم افتراضات المنهجية وقسم حساسية الافتراضات في نموذج الإفصاح. يمكن الاطلاع على رموز وتعريفات التصنيف الخاصة بـ Moody's من خلال الموقع التالي https://ratings.moodys.com/rmc-documents/53960.

تعبّر التصنيفات الائتمانية عن آراء Moody's الحالية تجاه المخاطر الائتمانية المستقبلية المتعلقة بالكيانات، أو الالتزامات الائتمانية، أو الديون أو الأوراق المالية الشبيهة بالديون المُصنفة من قِبل Moody's. تُعرّف Moody's المخاطر الائتمانية بأنها المخاطر المتعلقة باحتمالية عدم قيام إحدى الكيانات بتلبية التزاماتها التعاقدية المالية وقت استحقاقها وأية خسارة مالية مقدرة في حالة تعثرها. لا تتناول التصنيفات الائتمانية أية مخاطر أخرى، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر سيولة السوق أو مخاطر القيمة السوقية أو تقلب الأسعار. لا تُعَد التصنيفات الائتمانية بيانات تتضمن حقائق حالية أو تاريخية. لا تشكل التصنيفات الائتمانية نصيحة استثمارية أو مالية، و لا تُعدّ التصنيفات الائتمانية توصيات للشراء أو البيع أو حيازة أوراق مالية معينة. لا تعلّق التصنيفات الائتمانية على ملاءمة استثمارٍ ما لأي مستثمر بعينه. تُصدِر Moody's تصنيفاتها الائتمانية مع توقع وفهم أن كل مستثمر سيُجري الدراسة والتقييم الخاصين به لكل ورقة مالية قيد النظر من أجل الشراء أو الحيازة أو البيع.

ترى Moody's أن المعلومات المتوفرة عن الكيان المُصنف ائتمانياً أو الالتزام أو الائتمان، ذات جودة مُرْضية لأغراض إصدار تصنيف ائتماني. تتخذ Moody's كافة التدابير الضرورية بما يجعل المعلومات التي تستخدمها في تحديد التصنيف الائتماني بالجودة الكافية ومن مصادر ترى Moody's أنها تتحلى بالموثوقية، بما في ذلك، حسبما يقتضي الأمر، مصادر الأطراف الثالثة المستقلة. وعلى الرغم من ذلك، لا تُعتبر Moody's جهة تدقيق ولا يمكنها في كل حالة وبصورة مستقلة التحقق أو التأكد من صحة المعلومات المستلمة في عملية التصنيف.

فيما يلي مصادر المعلومات المُستخدمة في إعداد التصنيف: أطراف مشتركة في التصنيف، ومعلومات عامة ومعلومات سرية ومعلومات محل ملكية Moody's.

تتضمن أنواع المعلومات المُستخدمة في إعداد التصنيف ما يلي: بيانات مالية، وبيانات اقتصادية وديموغرافية، ووثائق الدين، والتشريع واللوائح الداخلية والمستندات القانونية، وبيانات التشغيل، وبيانات محفظة الأصول، وبيانات الأداء التاريخي، ومعلومات عامة، ومعلومات محل ملكية Moody's، والملفات التنظيمية.

تتخذ Moody's كافة التدابير الضرورية بما يجعل المعلومات التي تستخدمها في تحديد التصنيف الائتماني بالجودة الكافية ومن مصادر ترى Moody's أنها تتحلى بالموثوقية، بما في ذلك، حسبما يقتضي الأمر، مصادر الأطراف الثالثة المستقلة. وعلى الرغم من ذلك، لا تُعتبر Moody's جهة تدقيق ولا يمكنها في كل حالة وبصورة مستقلة التحقق أو التأكد من صحة المعلومات المستلمة في عملية التصنيف. وتتسم المعلومات المتوفّرة والمدروسة في تحديد التصنيف الائتماني، بالجودة الملائمة مقارنةً بالمعلومات المتوفّرة عن المدينين أو الأوراق المالية أو أدوات سوق النقد المشابهة.

تم الإفصاح عن التصنيف للكيان المصنَّف قبل النشر العلني.

يُرجى الرجوع إلى صفحة رموز وتعريفات التصنيف الخاصة بـ Moody's على الموقع الإلكتروني https://ratings.moodys.com/rmc-documents/53960 للحصول على المزيد من المعلومات عن معنى كل فئة تصنيف، وتعريف التعثر والانتعاش.

تعتبر Moody's أن الكيان المصنَّف أو وكيله (وكلائه)، هو كيان مشارك، عندما يحتفظ بعلاقة كلية مع Moody's. وعلى هذا الأساس، يتم اعتبار الكيان المصنَّف أو وكيله (وكلائه) كيانًا مشاركًا. يقوم الكيان المصنَّف أو وكيله (وكلائه)، بوجه عام، بإمداد Moody's بالمعلومات لأغراض عملية التصنيف الائتماني الخاصة به.

يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي https://ratings.moodys.com للاطلاع على أية تحديثات أو تغييرات متعلقة بمحلل التصنيف الرئيسي وكيان Moody's القانوني الذي أصدر التصنيف الائتماني.

نوناس نيكولايديس
نائب الرئيس – مسؤول ائتمان أول
مجموعة المؤسسات المالية
Moody's Investors Service Cyprus Ltd.
Porto Bello Building
1, Siaf Street, 3042 Limassol
PO Box 53205
Limassol
Cyprus
الصحفيون: 5456 7772 20 44
خدمة العملاء: 5454 7772 20 44

براندان هولمز
نائب الرئيس - مسؤول ائتمان أول
مجموعة المؤسسات المالية
الصحفيون: 5456 7772 20 44
خدمة العملاء: 5454 7772 20 44

Moody's Investors Service Cyprus Ltd.
Porto Bello Building
1, Siafi Street, 3042 Limassol
PO Box 53205
Limassol, CY 3301
Cyprus
الصحفيون: 5456 7772 20 44
خدمة العملاء: 5454 7772 20 44

يرجى الرجوع إلى صفحة المُصدر/الصفقة على الموقع الإلكتروني https://ratings.moodys.com للحصول على مزيد من الإفصاحات التنظيمية لكل تصنيف ائتماني.

هذه الوثيقة ترجمة لوثيقة أصلية باللغة الإنجليزية بعنوان:

Rating Action: Moody's Ratings affirms Al Rajhi Takaful's A3 IFSR; stable outlook

ليماسول، 29 أبريل/نيسان 2025، هذه الوثيقة ترجمة لوثيقة أصلية باللغة الإنجليزية، وهي خدمة للأطراف المعنية وإذا كان أي نص في هذه الترجمة غير متسق مع نص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية فانه يعتد بنص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدى مؤسسة Moody's، ©2025، Moody's Investors Service, Inc. و/أو Moody's Analytics, Inc. و/ أو الجهات المُرَخِصَة أو التابعة لها (يشار إليهم مجتمعين بلفظ "MOODY'S"). جميع الحقوق محفوظة.

إن التصنيفات الائتمانية التي تصدرها شركات التصنيف الائتماني التابعة لـ Moody's هي آرائها الحالية حول المخاطر الائتمانية النسبية المتوقعة في المستقبل لكل من الكيانات أو الالتزامات الائتمانية أو الديون أو الأوراق المالية الشبيهة بالديون وقد تتضمن المواد والمنتجات والخدمات والمعلومات التي تنشرها أو تقوم بتوفيرها Moody's (يشار إليها مجتمعة بلفظ "المواد") هذه الآراء الحالية. وتعرف Moody's مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الكيانات بالتزاماته المالية التعاقدية عند استحقاقها وأي خسائر مالية متوقعة تنشأ في حال تعذر عليه الوفاء بالتزاماته أو انخفضت قيمة أصوله. يرجى الاطلاع على منشورات Moody's المعمول بها بشأن رموز وتعريفات التصنيفات من أجل الحصول على معلومات بشأن أنواع الالتزامات المالية التعاقدية التي تتناولها التصنيفات الائتمانية التي تجريها Moody's. ولا تعالج التصنيفات الائتمانية أي مخاطر أخرى بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر السيولة ومخاطر القيمة السوقية أو مخاطر تقلب الأسعار. إن التصنيفات الائتمانية والتقديرات غير الائتمانية ("التقديرات") والآراء الأخرى التي تتضمنها مواد الوكالة ليست بيانات بشأن حقائق حالية أو تاريخية. كما يجوز أن تتضمن مواد MOODY'S تقديرات كمية قائمة على النماذج فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية والآراء ذات الصلة أو التعليقات المنشورة من جانب MOODY'S ANALYTICS, INC و/أو شركاتها التابعة. وكذلك، لا تُشكل أو تُقدم التصنيفات الائتمانية والتقديرات والآراء الأخرى والمواد التي تقدمها Moody's أي مشورة استثمارية أو مالية، ولا توصيات بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية؛ كما أن التصنيفات الائتمانية والتقديرات والآراء الأخرى والمواد التي تقدمها Moody's لا تناقش مدى ملائمة أي استثمار معين لأي مستثمر بعينه. تصدر Moody's تصنيفاتها الائتمانية وتقديرات وآراء أخرى وتنشر أو تقوم بتوفير المواد مع الأخذ في الاعتبار أن كل مستثمر سوف يقوم بدراسة وتقييم، مع مراعاة كامل العناية الواجبة، كل ورقة مالية هو بصدد شرائها أو الاحتفاظ بها أو بيعها.

ليس المقصود من التصنيفات الائتمانية والتقديرات والآراء الأخرى والمواد التي تقدمها MOODY'S أن تُستخدم من جانب المستثمرين الأفراد، وسيكون من قبيل التهور ومن غير الملائم أن يستخدم المستثمرون الأفراد تصنيفات MOODY'S الائتمانية أو تقديراتها أو آرائها الأخرى أو موادها في الاعتبار عند اتخاذهم أي قرار استثماري. وفي حالة إذا ما راودك أي شك، ينبغي عليك الاتصال بمستشارك المالي أو أي مستشار محترف آخر لديك.

إن كافة المعلومات التي يحتويها هذا المستند محمية بموجب القانون، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قانون حقوق الطبع والنشر، ويُحظر نسخ أو إعادة تجميع أو إرسال أو نقل أو نشر أو إعادة توزيع أو إعادة بيع أو تخزين جميع هذه المعلومات أو أي جزء منها بهدف استخدامها لاحقاً في أي غرض كان وبأي صيغة أو أسلوب أو بأية وسيلة مهما كانت، من قِبل أي شخص دون الحصول على موافقة خطية مُسبقة من Moody's. للتوضيح، لا يجوز استخدام أي معلومات يحتويها هذا المستند لتطوير أو تحسين أو تدريب أو إعادة تدريب أي برنامج أو قاعدة بيانات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي ذكاء اصطناعي أو تعلم آلي أو برامج معالجة اللغة الطبيعية أو خوارزمية أو منهجية و/أو نموذج.

إن التصنيفات الائتمانية والتقديرات والآراء الأخرى والمواد التي تقدمها Moody's ليست مخصصة للاستخدام من قبل أي شخص في سياق المقارنات المرجعية حيث إن هذا المصطلح محدد للأغراض التنظيمية ولا يجب استخدامه بأي طريقة قد تؤدي إلى اعتبارها مقارنة مرجعية.

حصلت MOODY'S على كل المعلومات المتضمنة في هذا المستند من مصادر تفترض Moody's أنها دقيقة ويُعتمد عليها. ونظراً لاحتمالية وجود خطأ بشري أو ميكانيكي، إضافة إلى عوامل أخرى، تم توفير هذه المعلومات "كما هي" دون ضمان من أي نوع. قد تتخذ وكالة Moody's كافة التدابير اللازمة لكي تضمن أن المعلومات التي تستَعين بها في منح التصنيفات الائتمانية ذات جودة كافية ومن مصادر تعتبرها Moody's ذات موثوقية، بما في ذلك، الاستعانة بمصادر من طرف ثالث مستقل. ومع ذلك، فإن Moody's لا تعمل كمدقق ولا يمكنها، في كل حالة، أن تقوم على نحو مستقل، بمراجعة أو التحقق من المعلومات التي تتلقاها فيما يخص عملية التصنيف الائتماني، أو في إعداد موادها.

بالقدر الذي يسمح به القانون ويجيزه، فإن MOODY'S وكذلك مديريها ومسؤوليها وموظفيها ووكلائها وممثليها، والمرخصين والموردين ـ لا يتحملون أية مسؤولية تجاه أي شخص أو جهة عن أية خسائر أو أضرار سواء كانت غير مباشرة أو خاصة أو تبعية أو عرضية، من أي نوع، تنشأ عن أو فيما يتصل بالمعلومات المتضمنة طيه أو استخدام تلك المعلومات أو عدم القدرة على استخدامها، حتى وإن كانت MOODY'S أو أي من مديريها أو مسؤوليها أو موظفيها أو وكلائها أو ممثليها أو المرخصين أو الموردين ـ قد علموا مقدماً بإمكانية وقوع تلك الخسائر أو الأضرار، بما في ذلك دون حصر: (أ) أي خسارة لربح حالي أو محتمل أو (ب) أي خسارة أو ضرر ينشأ حيث لا تكون الأداة المالية ذات الصلة هي موضوع تصنيف ائتماني معين منحته MOODY'S.

بالقدر الذي يسمح به القانون ويجيزه، فإن MOODY'S وكذلك مديريها ومسؤوليها وموظفيها ووكلائها وممثليها ومرخصيها وموردييها ـ لا يتحملون أية مسؤولية عن أية خسائر أو أضرار سواء كانت مباشرة أو تعويضية تقع لأي شخص أو جهة، بما في ذلك دون حصر، أي إهمال (ولكن مع استبعاد أي عمل احتيالي، أو سوء تصرف متعمد، أو أي نوع آخر من المسؤولية لا يمكن ـ تجنباً لأي لبس أو شك ـ استبعاده) من جانب، أو أي حدث طارئ في نطاق أو خارج نطاق سيطرة، MOODY'S أو أي من مديريها أو مسؤوليها أو موظفيها أو وكلائها أو ممثليها، أو المرخصين أو الموردين، تنشأ عن أو فيما يتصل بالمعلومات المتضمنة طيه أو استخدام تلك المعلومات أو عدم القدرة على استخدامها.

ولا تقدم Moody's أي ضمان ـ صريح أو ضمني ـ بشأن دقة أو حسن توقيت أو تمام أو صلاحية أو ملائمة مثل هذه التقييمات أو المعلومات لأي غرض معين لأي تصنيف ائتماني أو تقدير أو رأي أو معلومات مُقدمة أو صادرة عن Moody's بأي صيغة أو أسلوب أياً كانوا.

تُفصح Moody's Investors Service بموجب هذا المستند، وهي شركة مملوكة بالكامل لمؤسسة Moody's، أن معظم المُصدرين لسندات الديون (بما في ذلك سندات الشركات والبلديات والصكوك والكمبيالات والأوراق التجارية) والأسهم الممتازة المُصنفة بواسطة Moody's Investors Service، قبل التكليف بعمل أي تقييم ائتماني، قد وافقوا على الدفع إلى Moody's Investors Service مقابل آراء وخدمات تصنيف ائتماني مقدمة من قبلها. تتبنى كل من مؤسسة Moody's وجميع كيانات مؤسسة Moody's التي تصدر التصنيفات تحت العلامة التجارية باسم "Moody's Ratings" ("Moody's Ratings") سياسات وإجراءات خاصة بالتعامل مع استقلالية عمليات التصنيف التي تجريها Moody's Ratings وعمليات التصنيف الائتماني بشكل عام. يتم نشر المعلومات المتعلقة بأعمال التحالف التي قد تحدث بين مديري مؤسسة Moody's والجهات المُصنفة، وبين الجهات التي تحتفظ بتصنيفات ائتمانية من Moody's Investors Service والتي كانت قد أبلغت مفوضية تنظيم التعامل مع الأوراق المالية SEC علناً عن حصة ملكية في مؤسسة Moody's بأكثر من 5%، يتم نشرها سنوياً على الموقع الاليكتروني ir.moodys.com تحت عنوان "Investor Relations — Corporate Governance — Charter and Governance Documents – Director and Shareholder Affiliation Policy.".

Moody's SF Japan K.K.، Moody's Local AR Agente de Calificación de Riesgo S.A.، Moody's Local BR Agência de Classificação de Risco LTDA، Moody's Local MX S.A. de C.V, I.C.V.، وICV.، Moody's Local PE Clasificadora de Riesgo S.A.، وMoody's Local PA Calificadora de Riesgo S.A (يشار إليها إجمالاً باسم "وكالات التصنيف غير التابعة لـ NRSRO") وهي شركات مملوكة بالكامل بطريقة غير مباشرة لمؤسسة Moody's. لا تعد أي من وكالات التصنيف الائتماني غير التابعة لـ NRSRO بمثابة وكالات للتصنيفات الائتمانية المعترف بها على المستوى الوطني.

أحكام إضافية خاصة بأستراليا فقط: أي نشر لهذه الوثيقة في أستراليا يكون بموجب "رخصة الخدمات المالية الأسترالية" الممنوحة للكيان التابع لـ MOODY'S، Moody's Investors Service Pty Limited ABN 61 003 399 657AFSL 336969 و/ أو Moody's Analytics Australia Pty Ltd ABN 94 105 136 972 AFSL 383569 (حسبما ينطبق). إن هذه الوثيقة موجّهة "للعملاء من المؤسسات" فقط وفي سياق المعنى المقصود من المادة 761G من قانون الشركات لعام 2001. بمواصلة الاطلاع على هذه الوثيقة داخل أستراليا، فإنكم تتعهدون لـ MOODY'S بأنكم تطلعون على هذه الوثيقة بصفتكم ممثلين "للعملاء من المؤسسات" وأنه لن يكون لكم أو الجهة التي تمثلونها الحق، بطريق مباشر أو غير مباشر، في نشر هذه الوثيقة أو محتوياتها "للعملاء الأفراد" وفقاً للمعنى المقصود من المادة 761G من قانون الشركات لعام 2001. ويعتبر تصنيف MOODY'S الائتماني رأيًا فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية لجهة الإصدار إزاء الالتزام بسداد الدين الخاص بجهة الإصدار، وليس بشأن الأوراق المالية لأسهم جهة الإصدار أو أي شكل من أشكال الأوراق المالية المتاحة للمستثمرين الأفراد.

أحكام إضافية خاصة بالهند فقط: لا يجوز الاعتماد على التصنيفات الائتمانية والتقديرات والآراء الأخرى والمواد التي تقدمها Moody's أو استخدامها من قبل أي مستخدمين موجودين في الهند فيما يتعلق بالأوراق المالية المدرجة أو المقترح إدراجها في البورصة الهندية.

أحكام إضافية فيما يتعلق بآراء الطرف الثاني وتقييمات صافي الانبعاثات الصفرية (كما هو محدد في رموز وتعريفات تصنيف Moody's Ratings): يرجى ملاحظة أن رأي الطرف الثاني ("رأي الطرف الثاني") وتقييم صافي الانبعاثات الصفرية ("NZA") ليسا "تصنيفًا ائتمانيًا". لا يعد إصدار آراء الطرف الثاني وتقييمات صافي الانبعاثات الصفرية نشاطًا منظمًا في العديد من الولايات القضائية، بما في ذلك سنغافورة.

اليابان: في اليابان، يندرج تطوير وتوفير آراء الطرف الثاني وتقييمات صافي الانبعاثات الصفرية ضمن فئة "الأعمال التبعية"، وليس "أعمال التصنيف الائتماني"، ولا تخضع للوائح المطبقة على "أعمال التصنيف الائتماني" بموجب قانون الأدوات المالية والبورصة في اليابان واللوائح ذات الصلة.

جمهورية الصين الشعبية: جميع آراء الطرف الثاني: (1) لا تشكل تقييمًا للسندات الخضراء لجمهورية الصين الشعبية كما هو محدد بموجب أي قوانين أو لوائح ذات صلة في جمهورية الصين الشعبية؛ (2) لا يمكن تضمينها في أي بيان تسجيل أو عرض تعميم أو نشرة إصدار أو أي مستندات أخرى مقدمة إلى السلطات التنظيمية في جمهورية الصين الشعبية أو استخدامها بطريقة أخرى لتلبية أي متطلبات إفصاح تنظيمية في جمهورية الصين الشعبية؛ و(3) لا يمكن استخدامها داخل جمهورية الصين الشعبية لأي غرض تنظيمي أو لأي غرض آخر غير مسموح به بموجب قوانين أو لوائح جمهورية الصين الشعبية ذات الصلة. ولأغراض إخلاء المسؤولية الماثل، تشير كلمة "جمهورية الصين الشعبية" إلى البر الرئيسي لجمهورية الصين الشعبية، باستثناء هونغ كونغ وماكاو وتايوان.